



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

المنطقة الشرقية

(التعليم العالي)

الأحد ١٤ شوال ١٤٢٧هـ — الموافق ٥ نوفمبر ٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ١٤/١٠/٢٧هـ الموافق ٥/١١/٢٠٠٦م بالمنطقة الشرقية بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة معالي الأستاذ/ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية الذي عقد في الرياض، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

ثم أشار معاليه إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة الجوف. واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي محمد بن فهد بن عبدالعزيز للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في المنطقة الشرقية، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- أداء المعلم الجامعي ليس على المستوى المطلوب بسبب غياب الجانب التربوي.
- تداخل المهام والمسؤوليات للمعلم بسبب كثرة الأعمال الاستشارية والإدارية التي يكلف بها.
- لا قيمة للمناهج إذا لم يوجد المعلم الكفاء.
- أساتذة الجامعات يمارسون التسلط داخل قاعات الدرس مبتعدين عن الحوار مع طلابهم.
- الكليات متخلفة في الإعداد والتقنيات.
- الحاجة إلى فتح تخصصات في كليات البنات تخدم سوق العمل.
- تأهيل الخريجات بدبلوم تربوي لمن يحملن مؤهلاً تربوياً.
- نقل الكليات إلى وزارة التعليم العالي ضرورة ملحة.
- عدم وجود وظائف معيدات.
- عدم وجود مدرجات جامعية تستوعب أكبر عدد من الطلاب.
- إطلاق مشروع توطين العمل الجامعي.
- إدخال مادتي الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية للتواصل مع العالم.
- غياب روح المسؤولية عن مخططي التعليم الجامعي.
- الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لدى كل طالب جامعي في كثير من الجامعات السعودية.
- تركز الخريجين في التخصصات النظرية؛ مما ينتج عنه التركيز في الكليات النظرية لقلة التكلفة.
- الاهتمام بتخريج المواطن المنتج وفق المواصفات العالمية والتي تأتي وافية بمتطلبات العولمة.
- تحديد سوق العمل لدينا فليس سوقاً صناعياً ولا زراعياً ولا تجارياً؛ فلا بد من إعادة صياغته.

- التوسع في الاستثمار في التعليم النظري عن بعد؛ للتخفيف عن الجامعات واستغلالها في الكليات العملية.
- توحيد معايير القبول والتسجيل لدى الجامعات وإتاحتها من خلال الشبكة العنكبوتية.
- إلى أين نحن ماضون في التعليم العالي؟
- مناقشة السياسة العامة للتعليم العالي بدلاً من تركيزها على أركان العملية التعليمية.
- أي نوع من التعليم نريد فكل نوع معاييرهِ وتجهيزاته.
- مراعاة المنهج ودور الأستاذ فيه ودور المؤسسة.
- الطالب هل يتعامل مع سوق العمل المحلي أم العالمي وما الوضع بعد العولمة؟
- بناء المنهج على حاجة سوق العمل المحلي والعالمي وحاجة الشباب وحاجة الأمة.
- أن يكون الفصل آخر شيء يفكر فيه الطالب لاستقاء المعرفة.
- المجلس الأعلى للتعليم هو الحل والمجيب للكثير من هذه التساؤلات.
- تمكين عضو هيئة التدريس من تطوير ذاته وفق آلية معتمدة كإضافة أربع ساعات يقضيها في المكتبة المطورة.
- لتطوير التعليم العالي يلزم تطوير التعليم العام وخصوصاً اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.
- أهمية إنشاء المباني التي تفي بالحاجة التعليمية.
- أهمية تطوير عضو هيئة التدريس بالتدريب المستمر مع توفير المتطلبات اللازمة.
- تسرب أعضاء هيئة التدريس للعمل في القطاع الخاص؛ مما أدى إلى هبوط مستوى التعليم.
- نواتج التعليم يتم حسب الجودة في الثانوية والجامعة للطالب والمعلم.
- إدخال مادة أخلاقيات المهنة في الكليات الجامعية.

- هناك عزلة بين المدرس الجامعي والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وسائر القطاعات الحكومية الأخرى.
- وضع نظام لمراقبة الربح المادي للكليات الأهلية.
- عدم وجود مباني كافية لمتطلبات الحاجات التعليمية.
- التوازن بين الإقليم والوطن والدين واللغة والعام والخاص والحكومي والأهلي والماضي والحاضر والمستقبل.
- التحول من الجمود إلى المرونة ومن التجانس إلى التنوع لا التضاد.
- توحيد مرجعية التعليم العالي؛ لتسهيل عمليات التخطيط.
- خلق بيئات تعليمية وليست تدريسية.
- ضرورة تطبيق آلية المدرجات الجامعية بصفته حلا رئيسا لمشكلة القبول، واستيعاب أكبر عدد ممكن من خريجي الثانوية.
- العناية بتقدير قيمة العمل التعاوني.
- إعادة آلية الانتخاب لمجالس الكليات وعمدائها.
- تفعيل دور التقنيات الحديثة في تطوير التعليم، ونشر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- زيادة المخصصات المالية لتطوير التعليم.
- وضع ضوابط ومعايير جودة محددة؛ لتعيين أعضاء هيئة التدريس أو التعاقد معهم.
- إيجاد بيئة عمل مناسبة لعضو هيئة التدريس ووجود حوافز والتشجيع على الإبداع والابتكار.
- تقليص التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل.
- إيجاد قناة اتصال بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الخاصة.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم.
- اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالمواضيع التربوية الهادفة.
- تدريب الطلاب وهم على مقاعد الدراسة على الحياة العملية خارج الجامعة وتقويم مستواهم وتفاعلهم.

- النظرة الدونية لخريجات الكليات بالمنطقة الشرقية في التوظيف بسبب عدم عدهن تربويات.
- عدم الاعتراف بنظام الانتساب في التوظيف فما الفرق بين الطالبة المنتسبة والمنتظمة؟
- تحويل كليات البنات بالمنطقة الشرقية إلى كليات تربوية.
- تأهيل عضو هيئة التدريس تربوياً وتأهيله في تفعيل العلاقات الإنسانية.
- إنشاء هيئة لتطوير ومراقبة الأداء الجامعي.
- الاهتمام بتدريس السيرة النبوية وأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم.
- رسم الشجرة التعليمية في المملكة.
- منع إصدار القرارات ذات المساس بمنظومة التعليم منفردة وإصدارها بشكل جماعي.
- تعميم تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن حيث يوجد لديها عمادة التطوير الأكاديمي تختص بتطوير عضو هيئة التدريس والمحاضرات التي يقدمها والمنهج الذي يدرسه، وكان هناك إجماع في البداية ولكن لمسوا أهميتها وأصبحت تجربة ناجحة، وفيما يخص الطالب قدمت برامج المهارة الشخصية وهي إضافية فكان لها دور كبير في بناء شخصية الطالب ومن نتائجها أن الطالب الخريج أصبح يعين قبل تخرجه وهذه شهادة لتفوق برنامج تهيئة الطالب وإعداده.
- الانتساب الموسع ولكن معظم المنتسبات يرغبن في الانتظام ولكن يمنعهن ضيق المساحة.
- إنشاء معاهد وكليات متنوعة وتخصصات مختلفة.
- تشجيع التعليم الجامعي الخاص.
- الاستفادة من تجارب الهيئة الملكية بالجبيل.
- تفعيل التوصيات التي سبق التوصل إليها في المؤتمرات والندوات.
- المعلم هو الأهم في العملية التعليمية لدوره الكبير.
- هناك تجاوزات لدى المعلم وعدم اهتمامه بأدائه.

- إخضاع عضو هيئة التدريس للتقييم.
- مدرس التعليم العام يحصل على ترتيب أعلى من المعلم في الجامعات.
- الاعتراف بمقرر الثقافة الإسلامية في التعليم الجامعي لكن مع مناسبة الاحتواء لتخصص الطالب.
- إدراج أخلاقيات المهنة في الجامعات.
- هناك تراخ في تطبيق نظام تسجيل المواد وهناك تساهل كبير مع طلاب وطالبات الجامعات من قبل إدارات الكليات.
- أعضاء هيئات التدريس من النساء مظلومات سواء في التوظيف أو حضور المؤتمرات.
- ضعف الخلفية التربوية لبعض أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية.
- ضعف الصلة والحوار بين الطلاب والأستاذ.
- مشاركة الطالب في تطوير البرنامج.
- إيجاد مراكز عامة للنشر والترجمة.
- الاهتمام بالتعليم عن بعد.
- تخفيف القيود على فتح برامج للدراسات العليا.
- الدولة تدعم التعليم الجامعي لكن ما زلنا نعتمد على الأساتذة الوافدين.
- طول إجراءات تعيين المعيد المميزين.
- قلة المراجع العلمية؛ مما أدى إلى الاعتماد على المذكرات.
- البرامج التعليمية ما زالت تعتمد على برامج تقليدية بل إن أسلوب التعليم في الجامعات لا يختلف عن التعليم العام.
- هناك ضعف في الدراسات العليا في بعض الجامعات وبعضها بسبب عدم توافر الإمكانيات لذا فلماذا تفتح الدراسات العليا في تلك الجامعات؟
- الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية والحاسب في التعليم الجامعي.
- الروتين الممل عند الرغبة في تغيير مادة علمية.
- المناهج الجامعية تفتقد التجديد والابتكار، فالخريج الجديد نسخة للطلاب القديم.
- كليات العلوم التطبيقية تحتاج إلى إضافة تخصصات أخرى.

- إعطاء خريجات كلية العلوم التطبيقية فرصاً كالخريجين.
- التأكيد على بناء تقنية علمية في الجامعات.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص في التعليم الجامعي والقيام بدراسات لاحتياجات سوق العمل.
- تطوير المناهج بما يتفق مع المستجدات وربطها بالمجتمع.
- عدم القدرة على تحديد مدى فاعلية النظام التعليمي وتحقيقه لأهدافه.
- إنشاء مركز وطني لتقويم النظام التعليمي ومقارنته بالأنظمة العالمية، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.
- التجريب والمواد التطبيقية تعاني من الضعف وبعدها عن مشكلات الوطن كمشكلة المياه .
- إشاعة ثقافة التجديد والتغيير والانفتاح وثقافة الاعتدال والتسامح والحوار وتقبل الآخر.
- عملية إصلاح التعليم وتطويره يجب ألا تخضع للضغوط الثقافية والاجتماعية.
- إنشاء هيئة عليا لتطوير التعليم الجامعي ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء يشترك فيها خبراء في التربية والتعليم وممثلون من الوزارات ذات العلاقة والمهتمون من القطاع الخاص.
- رفع معدلات القبول في الجامعات إلى مستويات مقبولة بحيث لا تقل عن (٥٠٠٠) طالب كل (١٠٠) ألف مواطن.
- دعم الجامعات لتبني التعليم عن بعد لاستيعاب هذه الأعداد من الطلاب.
- تطبيق لا مركزية التعليم الفني والمهني بحيث تمنح المعاهد الفنية حرية وضع المناهج والمقررات وبرامج التدريب حسب متطلبات سوق العمل في المنطقة ويشترك معهم مندوبون من الغرف التجارية.
- تجهيز المعاهد الفنية بالمختبرات والمعامل والتجهيزات التي تحاكي فعلاً واقع الصناعات والمهن في سوق العمل.
- فتح المجال لخريجي المتوسطة التأهل لسوق العمل في تلك المعاهد الفنية.
- تطوير منظومة التعليم والتدريب.

- الاستفادة من نتائج دراسة فاق التي تقوم بها وزارة التعليم العالي في الحوار القادم.
- الاهتمام بالبحث في التعليم الجامعي وتطويره.
- منح الجامعات الصلاحيات المالية والإدارية؛ لإعطائها استقلالية مما يسهم في تطويرها.
- التعليم الجامعي يعتمد على التلقين بدلاً من المشاركة بين الأستاذ والطالب.
- الاهتمام بالتخطيط في التعليم الجامعي ووضع إستراتيجية لذلك.
- سوء التخطيط يهدر الطاقات والأموال ويضر بالوطن.
- التعليم عنصر مهم في المجتمع.
- الإنترنت والتعليم عن بعد لا يمكن معه الاستغناء عن المدرس.
- هناك ترابط بين التعليم العام والتعليم الجامعي فكل يقود إلى الآخر.
- لا توجد دراسة توضح الفرق بين منتجات المدارس المستأجرة والمدارس غير المستأجرة.
- ضرورة تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- نسبة الهدر في التعليم الجامعي ٣٥% وهذه نسبة كبيرة وآثارها سلبية.
- فتح التعليم الموازي للطلاب المتسربين ولو بمبالغ مالية وهذا يفعل الجامعات.
- ضعف مخرجات الكليات الفنية.
- التعليم الصحي أين مخرجاته من الممرضات والفنيين؟.
- هناك حاجة للمشاركة بين الجامعات ومجتمعها المحلي قبل شراكتها مع القطاع الخاص.
- هناك تعقيدات في الجامعة للراغبين من أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في خدمة المجتمع.
- الجانب الإداري قاصر على الرجال بالرغم من وجود كوادر نسائية.
- لا توجد ظاهرة الجامعات الأجنبية والتي يتلقى طلابنا وطالباتنا تعليمهم فيها.
- هناك مشكلة في سعودة التعليم الجامعي.

- هناك مشكلة في قبول الطالبات للدراسات العليا وصعوبة تسجيل الرسائل العلمية.
- لابد من تحديد رسالة الجامعات وهدفها.
- نريد جامعات مبدعة وفي الوقت نفسه هناك أنظمة حكومية تريد زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس ونريد أن نخفض الإنفاق وهذا صعب للتوازن بين التناقضات المهمة.
- هناك فرق بين أهداف الجامعات والإمكانيات المتاحة لها.
- تطوير أعضاء هيئة التدريس بحثياً وذاتياً مهم لكن لا توجد حوافز للمدرسين ولا إمكانيات متاحة إضافة إلى افتقاد الحماس.
- تطبيق سياسة تنفيذ البرامج وتصميمها حسب الاحتياج ولو بصفة مؤقتة.
- التعجيل في إصدار الكادر الجديد لأعضاء هيئة التدريس للمحافظة عليه من الإغراءات الأخرى.
- إنشاء كلية للترجمة تشمل أقساماً وتخصصات مختلفة.
- إنشاء جائزة التميز الجامعي لإنكفاء روح التنافس.
- هناك قصور في خريجي الكليات العلمية تربوياً وهناك قصور في خريجي الكليات التربوية علمياً.
- إعداد خريجي الكليات العلمية تربوياً.
- نشر ثقافة المشاركة لدى القطاع الخاص وإلزامهم بالمشاركة من باب قيامهم بالمسؤولية.
- الحوار أصبح تقليداً مؤسسياً في المملكة.
- الاستثمار في التعليم هو استثمار في المستقبل.
- ضرورة مواكبة التعليم الجامعي للعمليات التنموية.
- الهدف من التعليم الجامعي هو تطوير المجتمع واللاحق بركب الأمم.
- هناك حاجة لإقامة دورات لطلاب الثانوية؛ لتوعية الطلاب للتخصصات الموجودة في الجامعات.

- آلية القبول ما زالت تقليدية ومتعبة للطلاب، ومن ثم يتم استخدام التقنية الحديثة في القبول والتسجيل.
- هناك ارتفاع في أسعار كتب التخصصات العلمية كالطب.
- أخلاقية المهنة تنبثق من عضو هيئة التدريس فهو القدوة.
- هناك عدم تطوير للمناهج والمقررات الدراسية.
- توفير مراكز بحثية وتوفير الكتب والمراجع في المكتبات الجامعية.
- إعطاء التراخيص للجامعات العالمية في المملكة.
- القطاع الخاص مطالب بتقنين مؤهلين وهذا ما نفتقده.
- التعليم التقني في المملكة يفنقد لمعايير المهنة المطلوبة في القطاع الخاص.
- من المعايير المطلوبة في الجامعات للمشاركة في القطاع الخاص وجود الإمكانيات ومراعاة شروط السلامة وتوفير التسهيلات.
- في كثير من الدول البرامج العلمية توضع بعد استشارة القطاع الخاص.
- أهمية الجمع بين العمل والتعليم.
- إنشاء مجالس للشراكة بين القطاع الخاص والتعليم.
- التدريب الفني ينبغي نشره في مختلف مناطق المملكة.
- الاهتمام بتدريب طلاب التعليم الفني.
- لا بد من إجراء دراسات علمية لتقويم التعليم.
- أين دور وزارة التخطيط في تشخيص الواقع وتطويره؟
- وزارة التخطيط العقل المفكر للوزارات الأخرى لكنها غائبة، ولا بد من وجودها في هذه اللقاءات.
- تضمين أخلاقيات المهنة في المناهج الجامعية.
- افتقاد الرغبة في العمل المهني من قبل الشباب نتيجة لتأثير المجتمع.
- نعاني من نقص في إعداد الممرضين والممرضات.
- تفنقد المقررات الجامعية إلى منهجية علمية حيث أصبح الاعتماد على المذكرات.
- إعداد البحوث للأساتذة يجب أن تتجاوز الرغبة في الترقية فقط.

- هناك فرق بين منتجات التعليم والمدارس المجهزة والمدارس غير المجهزة.
- الجودة لها أصول في التراث الإسلامي وهو الإتقان.
- الشباب لا يرغب في العمل الميداني المهني.
- هناك سياحة دينية ويمكن فتح فرص للعمل فيها عبر دراسة متخصصة.
- عمل دورات للشباب على العمل السياحي لجعلهم بدلا العمالة الوافدة.
- تطبيق لا مركزية في التعليم الفني والمهني فتعطى المناطق الاستقلالية لتطبيق البرامج المناسبة لكل منطقة.
- تشكيل لجان للإشراف على التعليم الفني من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- تفعيل التدريب على رأس العمل.
- تجهيز المراكز والمعاهد بالتجهيزات والمعامل الحديثة.
- التركيز على تعليم اللغة والحاسب في التعليم الفني.
- قلة التواصل بين مؤسسات التعليم والمجتمع؛ مما يؤدي إلى تكس خريجي الجامعات وزيادة عدد العاطلين عن العمل.
- الاستماع للجانب النسائي في وضع خطط التعليم العالي من خلال إشراكهن في مجلس الجامعة.
- رفض السعودية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس؛ لما يؤدي ذلك إلى انفلاق الفكر والروح التعليمية.
- جلب الجامعات العالمية للاستثمار في التعليم الجامعي وفتح فروع لها بالمملكة.
- توسيع قبول المرأة في الدراسات العليا.
- في التعليم المهني والفني تصدر قرارات ارتجالية تؤدي إلى الهدر المالي دون محاسبة كقرار إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية في المعاهد الفنية والمهنية.
- الوضع المالي لمؤسسة التعليم الفني والمهني لا يواكب التطور ولا يمثل حاجة الواقع بما يمثله من هدر وسوء تخطيط يهتم بالشكل دون المحتوى مع توسع عشوائي.

- تجميع الكليات التقنية تحت مظلة وزارة التعليم العالي.
- لا توجد خطط إستراتيجية لنشر الكليات في التعليم الفني.
- تطبيق نظام الجودة والتميز في الأنظمة الجامعية في اختيار القيادات الجامعية من عميدات ووكيلات ورئيسات أقسام مع مراعاة التسلسل الأكاديمي في ذلك.
- غياب التشجيع على ممارسة التعليم الفني والمهني في مراحل التعليم المتوسط والثانوي.
- غياب العمل التطوعي والكشفي في مدارسنا.
- ضعف وقلة القيام برحلات الاستكشاف.
- تعريف الطالب والطالبة بالمرحلة القادمة وحاجة المجتمع للأعمال المهنية والفنية في حياتنا المستقبلية.
- الإخفاق في التعليم الفني والمهني يعود إلى ثقافة المجتمع؛ فيجب اللجوء إلى التشجيع والتوجيه والتوعية واختيار المهنة الملائمة.
- في التعليم الفني والمهني نحن في حاجة إلى توعية الأسرة وتربية النشء على حب العمل واحترام المهنة أيًا كانت.
- زيادة رواتب أصحاب المهن الفنية واليدوية؛ لتجذب الشباب للإقبال عليها، وصبر صاحب العمل على العامل الناشئ حتى يتمكن من مهنته وعدم محاسبته عند أول خطأ.
- الكليات التقنية لا تنقصها التجهيزات ولكن التركيز على البرامج وتدريب اللغة الإنجليزية.
- تطبيق معايير الجودة النوعية ومعايير المهنة على مخرجات التعليم الفني والمهني.
- الشباب في المجال المهني بحاجة إلى طمأننة على مستقبلهم الوظيفي عن طريق التسويق الحقيقي للطلاب بأسمائهم.
- الإبداع فطري ولكنه يتعلم فلم لا تنشأ كليات إبداع؟
- تخصيص السنة الأولى الجامعية فترة تأسيسية يتم من خلالها تنمية قدرات الطلاب وإطلاعهم على الوسائل الحديثة وتعزيز الثقة في النفس.

- لدينا تجربة في الغرفة التجارية تقوم على تحويل طالبات العمل إلى صانعات أعمال.
- إيقاف هجرة شبابنا للخارج للحصول على درجات الماجستير مع وجود التخصص في المملكة وذلك بسبب الشروط المتشددة.
- مع التوسع في إنشاء الجامعات نحن في حاجة ماسة للتوسع في تعيين المعيدين والمعيدات لتغطية العجز الكبير في أعداد أعضاء هيئة التدريس.
- أهمية احتضان المعاهد المهنية للحرف التقليدية والشعبية حتى لا تندثر.
- إيجاد جمعيات مهنية ترتبط بالمعاهد المهنية لتقويتها عملياً وعلمياً.
- الاستفادة من تجارب الآخرين للإعداد الفني والمهني.
- الشركات لا تعترف بشهادات الكليات التقنية بل تفرض تأهيلهم عبر دبلوم.
- إنشاء قنوات إعلامية تعليمية تساعد الطالب والمدرس وعضو هيئة التدريس في الجامعة على تبسيط المادة وشرحها.
- صرف بدل سكن لأعضاء هيئة التدريس في كليات البنات.
- حصر مهمة عضو هيئة التدريس في التعليم فقط خطأ فلا بد من فتح المجال أمامه لممارسة مسؤولياته الأخرى وهي البحوث وخدمة المجتمع.
- لا يوجد تهيئة وتأهيل للمعيد في التدريس، ولا يوجد معايير لاختيار المعيد سوى المعدل وهو الذي سيصبح فيما بعد أستاذاً جامعياً.
- السعودي حينما يصل إلى درجة أستاذ مساعد يتوقف بسبب عدم توفر الوظائف.
- إعطاء دورة تدريبية للمعدين والمعيدات بعد ترشيحهم.
- الاكتفاء بالاختيار التحصيلي والتقارير الصحي وإلغاء المقابلات الشخصية.
- برامج الابتعاث الخارجي مع عدم التوسع فيها.
- لا مبرر لوجود اختلاف في معايير القبول في الجامعات.